

«المَهَيَّةُ الْمُنَظَّمَةُ لِلاتِّصَالَاتِ» أَصْرَتْ أَنْظَمَةُ الْقُوَّةِ التَّسْويِيقِيَّةِ وَالْمُوَافِقَةِ عَلَى الْمَعَادِتِ وَجُودَةِ الْخَدْمَةِ وَمُؤَشِّراتِ الْأَدَاءِ الْأَسَاسِيَّةِ

والخلوي. وبهدف إلى إبراز سياسة الهيئة بوضوح في ما يتعلق بترتبط شبكات الاتصالات العامة». وأشار إلى أن «نظام الموافقة على المعدات» وأشار إلى أن «نظام الموافقة على المعدات» (القرار ٥/٢٠٠٩)، أنشئ بهدف تحديد إجراءات توفير معدات الاتصالات في السوق اللبناني، من خلال صياغة الأصول الواجبة اعتمادها في عملية توفير كافة أنواع معدات الاتصالات في هذا السوق، وأيضاً من خلال تحديد شروط مواعيدها للمقايسين التي تحددها الهيئة لكل نوع منها.

وأعلنت الهيئة أن «نظام جودة الخدمة ومُؤشِّراتِ الْأَدَاءِ الْأَسَاسِيَّةِ» (القرار ٦/٢٠٠٩)، أنشئ ليخدم المشاركين المحتلين والحاليين في قطاع الاتصالات، من خلال تقديم إيضاحات موجزة لكافة العناصر التقنية المتعلقة بجودة الخدمة وبمؤشرات الأداء الأساسية، لافتة إلى أن «مبادرات الهيئة المتعلقة بجودة الخدمة ومُؤشِّراتِ الْأَدَاءِ الْأَسَاسِيَّةِ تهدف إلى تطوير بيئة تنافسية، وعبر هذا النظام إلى تأمين جودة الخدمة واحترام مبدأ الإنصاف في فرض التعريفات والشفافية في نظام فواتير المستهلكين».

وأكملت أن «هذا النظام وضع لتتحديد الحد الأدنى من المعايير التي سوف يتقدّم بها مقدمو الخدمات، على أن تصدر الهيئة مؤشرات الأداء الأساسية بصورة منتظمة، لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة بالنسبة إلى مقدمي خدماتهم».

خدمات عاليّة الجودة إلى المستخدمين النهائيين عبر فعالية تقنية واقتصادية. وأشارت إلى أنه «في هذا النّظام، ينطّ بالهيئة تحديد الأسواق المعنية من حيث المنتجات والخدمات ومجموعات المُشترين والمنطقة الجغرافية، والقيام بتحليل كل سوق معنية للتتحقق مما إذا كان هناك أي مقدم خدمات يتمتع بقدرة تسويقية هامة فيها، وإصدار قرارات تتعلق بمقدمي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة في سوق معينة، وفرض موجبات تنظيمية على مقدمي الخدمات المصنفين بأنهم يتمتعون بقدرة تسويقية هامة».

وأوضح بيان الهيئة أنه «بالنسبة إلى «نظام الترابط» (الرقم ٤/٢٠٠٩)، فإن الغرض الأساسي منه يتمثل في توضيح ترتيبات الترابط وتقديم الخدمات بين مقدمي الخدمات، وبهدف إلى إرشاد مقدمي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة، بما في ذلك شركة «اتصالات لبنان»، عند تصنيفها مقدم خدمات ذي قوة تسويقية هامة، والتي حين تأسيسها، الجمهورية اللبنانية عبر وزارة الاتصالات و«أوجيرو»، في إعداد العرض المنزوجي للترابط، على أن يستخدم هذا العرض كأساس لتفاوض ولإبرام اتفاقات الترابط بين مقدمي الخدمات. كما يهدف هذا النظام إلى ضمان حصول جميع مقدمي الخدمات على معاملة عادلة على أساس مبدأ عدم التمييز، وقد صيغ النظام بهدف إدخال المنافسة الشاملة في قطاع الاتصالات الثابت

«أعلنت «المَهَيَّةُ الْمُنَظَّمَةُ لِلاتِّصَالَاتِ»، رسمياً أمس، إصدار أربعة أنظمة هي: «نظام الترابط»، «نظام الموافقة على المعدات»، «نظام القوة التسويقية الهامة»، و«نظام جودة الخدمة ومؤشرات الأداء الأساسية».

وأكملت الهيئة، في بيان اليوم، «أن هذه الأنظمة التي صدرت في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٧ تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٩ هي أنظمة ملزمة، وتعبر عن السياسات والإجراءات الرسمية للهيئة، لكنها يمكن أن تخضع للمراجعة على أساس دوري كلما كان ذلك ضرورياً تماشياً مع تطورات أسواق الاتصالات اللبنانيّة والتغييرات التي تطرأ على القوانين الوطنية التي تؤثر في القطاع، أو وفقاً لعامل آخر».

وأوضحت أنه «بالنسبة إلى «نظام القوة التسويقية الهامة» (القرار ٣/٢٠٠٩)، فهو يهدف إلى تزويد أصحاب الحقوق الحاليين والمحتلين في هذا القطاع بمتغيرات موجزة وواضحة عن إجراءات الهيئة في ما يتعلق بمحظوظي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة».

والغرض الرئيسي لهذا النظام يكمن في بيان الأسس والقواعد التي ستتبعها الهيئة في دراسة أسواق الاتصالات، بغية تقييم ما إذا كان مقدمو خدمات الاتصالات يتمتعون بقدرة تسويقية هامة، واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء هذا التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، يرمي هذا النظام إلى تشجيع مقدمي الخدمات على إتباع أفضل الممارسات وتأمين